

الفصل الأول

جهود محمد على في تطوير الاقتصاد المصرى

١ - تجارة مصر الخارجية :

على الرغم من تعدد صادرات مصر في عصر محمد على ^(٧) ، فقد ركزت وثائق الديوان على محصولى القطن والأفيون خصوصا وان الاهتمام بزراعة هذين الصنفين بدأ منذ عصر محمد على الذى كان يفضل زراعة محصول القطن على أى محصول آخر ^(٨) كما أنه أول من توسع في زراعة الأفيون في الأراضي المصرية .

وبالنسبة الى محصول القطن فقد عمل محمد على على تحسين أصنافه ليضمن رواجه في الأسواق العالمية ، فقام بتجربة زراعة شجيرات القطن طويل التيلة ، كما عمل على جلب تقاوى القطن الممتازة من سيلان لزراعتها في مصر نظرا لأن قطن سيلان كان أكثر رواجاً في إنجلترا عن القطن المصرى رغم ارتفاع ثمنه ^(٩) .

يضاف الى ذلك أنه عمل على جلب تقاوى القطن الأمريكى لعمل التجارب اللازمة لزراعته في مصر ^(١٠) .

(٧) كانت صادرات مصر تتكون من القطن والقمح والأرز والخضر والأفيون والحناء والתרمس والصمغ والكتان والتمر والصبودا والحناء .
(٨) عرفت مصر زراعة القطن قبل عصر محمد على ، ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس ويعرف باسم القطن البلدى .

Leon : The Khedive's Egypt, London 1877 P. 206.

(٩) ديوان التجارة والبيعات : محفوظة رقم ٢ من الجنب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ هـ .
(١٠) ديوان التجارة والبيعات : محفوظة رقم ١٧ .

وقد عمل محمد على على تحديد أسعار القطن حسب درجة نوعه ولونه ، وطول الشعرة ونعومتها فتنقسم القطن المصرى الى ثلاثة أنواع هى العمال والأوسط ودون الوسط ثم حدد أسعار هذه الأصناف طبقا للأمـر العالى رقم ٢٩ لسنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) كالآتى .

القطن العمال بمائة وستين قرشا ، والأوسط بمائة وأربعين ودون الوسط بمائة وعشرين .

ولكن نظرا لتذبذب الاسواق العالمية ، وعدم استقرارها على هذه الأسعار فقد تعرضت للنقصان والزيادة حسب العرض والطلب ، ومن هنا لم يستطع محمد على التمسك بالأسعار التى كان قد حددها ، ويبدو ذلك واضحا فى رسالتين منه الى بوغوص بك ناظر ديوان تجارته الأولى يتضح منها موافقته على تخفيض أسعار القطن بحيث يتم بيع العمال بمبلغ يتراوح ما بين مائة وعشرة الى مائة وأربعين قرشا ، والقطن الأوسط بمبلغ يتراوح ما بين مائة الى مائة وعشرة (١١) .

والرسالة الثانية يتضح منها ارتياح محمد على لزيادة أسعار القطن بعد أن وصلته الأخبار الأكيدة « من محل تجارة لوبين أن أسعار القطن قد قفزت » وبلغت نظرة الى « وجوب عدم اضاعة هذه الفرصة التى ارتفعت فيها اثمان القطن » (١٢) .

وتوضح الوثائق أن سمسارة القطن كانوا يتلاعبون فى أنواعه وذلك بوضع القطن الوسط مكان القطن العمال أو دون الوسط مكان الوسط أو بخطط الأقطان ببعضها مما أدى الى جهر التجار بالشكوى من ذلك ، ولما تكررت الشكاوى حذر محمد على سمسارة القطن من تكرار هذه المخالفة ، وأمر بوضعهم تحت مراقبة رجاله ، كما كون مجموعات من موظفيه للتفتيش على الأقطان وفرزها ، وهدد كل من يتلاعب فى نوعيات

(١١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) من الجنب العالى الى بوغوص بك فى ٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ .
(١٢) نفسه : رسالة بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤٠ هـ .

القطن بالتقى الى جبل فيز أوغلى (١٣) كما شكّل لجنة تسمى « جمعية الحقانية » يهدف التحقيق في مثل هذه الأمور ، وكان يحجز السماسرة الذين يجرى التحقيق معهم الى أن تعلن نتيجة التحقيق ، وتصدر الجمعية المذكورة قراراتها في قضاياهم (١٤) كما أرسل بتعليماته المشددة الى نظار « طنطا والبحيرة والمحلة والمنصورة والشرقية والقليوبية والمنوفية » على ضرورة توريدهم القطن نظيفا وحذرهم من التقصير في ذلك ، وطالبهم بضرورة التفتيش على نوعية الاقطان قبل ورودها الى الاسكندرية .

ولم يكتف محمد على بذلك بل هدد بمعاينة المديرين الذين ترد الاقطان المخلوطة عن طريق اقاليمهم ، وذلك بقبول الصنف الجيد من الاقطان المخلوطة بالصنف المتوسط على أنه متوسط ، وقبول الصنف المتوسط المخلوط بالصنف الرديء على أنه رديء ، واعادة الرديء الى المصانع ، ثم الزام هؤلاء المديرين بفرق الثمن والمصاريف اذا كان التلاعب المذكور قد حدث قبل تفتيشهم حيث أن ذلك يعتبر تقصيرا منهم في التفتيش الذين كلفوا به ، أما اذا ثبت أن التلاعب قد حدث بعد تفتيشهم فيلزم نظار الثمن بدفع فرق الثمن والمصرف (١٥) .

وكان بيع الاقطان يتم بالمراد ، ومن يرسو عليه المراد يشتري القطن ، فاذا كانت له ديون على الحكومة تخصم هذه الديون من ثمن شرائه للقطن .

وكان محمد على يفضل البيع للتجار الذين يدفعون الثمن نقدا عن

(١٣) ديوان المبيعات (عربى) وارد ج ١ دفتر شطب وارد التحريات ١٢٦٠ ج/ ١٠/ ١/ ١٤٣ تحت عنوان أمر تركى كريم رقم ٢٩ لسنة ١٢٦٠ هـ .

(١٤) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة ٢٣ من الجناح العالى الى ارتين بك مدير الامور الافرنجية ، وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ١٩ ربيع اول ١٢٦١ هـ .

(١٥) خطاب من الجناح العالى الى ارتين بك مدير الامور الافرنجية وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٦١ هـ .

التجار الذين يتعاملون بالحوالات ، فمن يدفع نقدا يسبق غيره من المتعاملين بالحوالات وغير الحوالات في حمل المحصول (١٦) .

ونظراً لأن بعض التجار الأجانب كانوا يتلاعبون في المزادات فيفتقون على ارساء المزاد على أحد منهم بسعر معين ، فقد أمر محمد على معاونيه بتوخى الحيلة والحذر والتأنى خلال عملية المزاد حتى ترتفع الاسعار ، ولما تكررت حالات التلاعب من بعض التجار أمثال الخواجه جبارة ، ومحاولاتهم شراء القطن دائماً بثمن بخس أمر محمد على ناظر تجارته بالا بیاع القطن الى أمثال هؤلاء التجار ، وان يتم حرمانهم من دخول المزاد (١٧) .

هذا ما أوضحته وثائق الديوان عن القطن ، والتي اتضح منها أن تجارة مصر الخارجية قد تقدمت برواج حركة تصدير القطن المصرى الى الخارج ، وشدة الطلب عليه حتى بلغت قيمة ما يصدر منه سنوياً ما بين ١٠ الى ١٥ مليوناً من الفرنكات (١٨) مما شكل الركيزة الكبرى في نظام مصر المالى (١٩) ولكن ذلك كان يتم على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى مثل الحبوب التى كانت مصر من أهم البلدان المصدرة لها ، والتى قلت زراعتها بعد التوسع في زراعة القطن ، فأصبح الاقتصاد المصرى يعتمد على محصول واحد من الممكن تأثره بالهزات الاقتصادية العالمية .

يضاف الى ذلك أن مصر التى كانت تعتبر مخزناً للحبوب أصبحت بعد التوسع في زراعة القطن لاتكفيها حبوبها الا بالكاد ثم تطورت الأمور بعد ذلك الى اعتماد مصر على استيراد القمح من الخارج .

(١٦) ديوان التجارة والمبيعات . من الجناح العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(١٧) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٧ مكاتبه من الجناح العالى الى بوغوص بك فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٠ هـ .

(١٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على . القاهرة دار الفكر العربى ١٩٤٨ ص ٥٣ .

(19) Bowring (J) Report on Egypt and Candia. London 1840

أما عن الأفيون فمعلوم لدينا أن زراعته لم تكن رابحة في مصر قبل عصر محمد علي ، وتوضح لنا الوثائق أن هذه الزراعة راجت في أقاليم الصعيد خصوصا بعد أن جلب محمد علي تقاوى الأفيون من انطاكية الى مصر ، واستجلب بعض الأرمن الملمين بفن هذه الزراعة من آسيا الصغرى فقاموا بعدة تجارب ، وشرحوا للفلاحين الطريقة المثلى لزراعة الأفيون (٢٠) .

وقد رأى محمد علي أن تبدأ تجارب زراعة الأفيون بمنطقة جرجا غامر بزراعة خمسة آلاف فدان من الأفيون (٢١) وبعدها انتشرت هذه الزراعة في الوجهين القبلى والبحرى ولما كانت خبرة محمد علي ورجاله بنوعية الأفيون واثماته ضئيلة فقد طلب من ناظر تجارته « عرض الأفيون المرسل اليه والوارد من بعض جهات الوجه القبلى .. على التجار الملمين بهذا الصنف ومعرفة ثمن الأتة ، ودرجة الجودة » (٢٢) وبعد مناقشات ومشاورات قسم هذا المحصول من حيث جودة الصنف الى ثلاث درجات أولى وثانية وثالثة ، كما زادت أهمية هذا المحصول في مصر خصوصا بعد أن تم عمل التحليلات اللازمة له في كل من لندن وبوسطن ، ووجد أن مقدار المورفين المستخرج منه يزيد حوالى ١٢ ٪ عما يستخرج من الأفيون التركى ، ونتيجة لتزايد اهتمام محمد علي بهذه الزراعة ازدهر محصول الأفيون في مصر حتى بلغ في عام ١٨٣٣ (٣١.٠٠٠) كيلو جرام قدر ثمنها بمليون من الفرنكات (٢٣) .

وإذا كنا قد تعرضنا لزراعة الأفيون وتجارة محمد علي فيها فماذا عن زراعة الحشيش ، وهل زرع الحشيش في مصر في عصر محمد علي أيضا ؟

-
- (٢٠) د. أحمد أحمد الحته : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، القاهرة — دار المعارف ١٩٥٠ ص ٢٦٢ .
(٢١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) من الجنب العالى الى بوغوص بك في ٢٩ ربيع الأول ١٢٣٩ هـ .
(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجنب العالى الى الخوجة بوغوص ناظر التجارة في ٢٥ ذى الحجة ١٢٤١ هـ .
(٢٣) محمد فتاوى شكرى وآخران : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٢٥٢ .

الواقع أن بعض اليونانيين رغب محمد على في ادخال زراعة الحشيش الى مصر ، وطلبوا اليه عمل تجارب على هذه الزراعة المربحة بالبلاد ، ولكن محمد على رفض طلبهم ، واصر على عدم ادخال زراعته في مصر (٢٤) .

ومع ذلك فقد انتشر تعاطى الحشيش بين طبقات الشعب المصرى، وذلك باستخراجه من القنب المصرى الذى كانت تسحق ثماره حتى تصير عجينة تصنع منها اما اقراص صغيرة تدخن ضمن ما يحرق في نوع من الشيثة يسمى الجوزة ، واما يجهز كسائل كالشراب يستعمله فقراء المصريين (٢٥) .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا لماذا فضل محمد على التوسع في ادخال زراعة الأفيون في مصر واعترض على زراعة الحشيش ؟

الواقع أن الأفيون كان شائع الاستعمال بين الاتراك كمادة يخدرون بها أعصابهم ، وتجعلهم يميلون الى السكون والتأمل ، كما أنه كان يستعمل كمادة طبية يصفها الأطباء لعلاج بعض الأمراض من هنا أحس محمد على بإمكان تسويق الأفيون ، واهراز مكاسب عن طريقه أما الحشيش فلم يكن شائعا الا لدى بعض المصريين الذين كان اقبالهم عليه شديدا رغم تأثيره على الجهاز العصبى لهم ، ومن هنا لم يسمح محمد على بادخاله الى مصر لقلّة مكاسبه وصعوبة تصديره .

هذا عن تجارة محمد على في القطن والأفيون أما عن معاملاته التجارية في محاصيل مصر الزراعية الأخرى فقد أوضحت لنا الوثائق انه كان يتبع نظرية العرض والطلب ، فكان يستعلم سنويا عن حاجة أوروبا الماسة الى بعض المحاصيل فيرفع أثمانها ، كما أنه كان يأمر معاونيه بتخفيض ثمن البضاعة بضعة قروش اذا اتضح عدم الاقبال عليها وتثبيت أسعارها

(٢٤) ديوان الزراعة والتجارة (عربى) صادر ووارد ج/١٠/٢/٢٠ ص ٦٨ .

(٢٥) كلوت بك : لحة عامة الى مصر . تعريب محمد مسعود .
الجزء الثانى ص ١٧ — ١٨ .

إذا كان الاقبال عليها ملحوظا ، كما كان يأمرهم بتخفيض أسعار الأصناف إذا اشترى أحد التجار صفقة كبيرة منها هذا بالإضافة الى أن محمد على كان يضطر في بعض الأحيان الى أخذ رأى التجار في تسعير المحصول قبل عرضه في الأسواق والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

عندما نقص محصول القمح في أوروبا عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) رفع محمد على أسعاره ، حيث أمر بوغوص بك ببيع الأردب منه بسعر خمسة ريات فرنسية بعد أن كان يباع بأربعة (٣٦) .

وعندما أوضحت الدلائل احتمال نشوب حرب بين فرنسا وإسبانيا ، بدأ محمد على يستعلم عما إذا كان يجب استبقاء أسعار القلال على ماهي عليه أم يرفع ثمنها (٣٧) .

وعندما علم أن « الحنطة المصرية رائجة بجزيرة ماعون (٢٨) التابعة لإسبانيا وأنه إذا شحنت سفينة أو سفينتان الى ميناء ماعون .. فإنه يمكن الحصول على مواد نافعة مقابلها » (٢٩) . أمر ناظر تجارته بإرسال عشرين ألف أردب من الحنطة الى تلك الجزيرة دون إبطاء (٣٠) .

وعندما قل محصول الفول في عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م) أمر محمد على ناظر تجارته بأن يرفع ثمنه نظرا لقلّة المعروض منه (٣١) .

(٢٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٤ من الجنب العالى الى بوغوص ناظر التجارة في ٢٦ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

(٢٧) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة رقم (١) من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص في ٢١ جمادى الثانية ١٢٣٨ هـ .

(٢٨) جزيرة مدينة مينوركا Minorca ضمن مجموعة جزر البليار التابعة لإسبانيا في البحر المتوسط ، وهى أقصى الجزر شمالية .

(٢٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص في صفر ١٢٣٥ هـ .
(٣٠) نفسه .

(٣١) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة رقم (٤) من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص في ١٥ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

هذا عن رفع أسعار بعض المحاصيل التجارية أما عن خفضها فتوضح الوثائق انه عندما ركدت تجارة الحنطة وتواجد منها كميات كبيرة بالاشوان أمر محمد على بتخفيض ثمنها حتى يتم ترويجها في الاسواق (٣٢) .

وعندما حدث بعض الركود في تجارة الغلال في اواخر عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) ارسل محمد على الى بوغوص بك يطلب رايه ويسأله « هل نترك الغلال كما هي دون ان نخفض سعرها ، ونصبر مدة اخرى انتظارا لرواجها ، أم نخفض سعرها عدة قروش ونحاول بيعها الآن » (٣٣) .

يضاف الى ذلك ان محمد على كان يضطر في بعض الاحيان الى اخذ راي التجار في تسعير المحصول قبل عرضه في الاسواق ، ويتضح ذلك في رسالة منه الى ارتين بك يخبره فيها « انه كتب كتابا الى وكيل محافظة دمياط بخصوص عرض عينة الارز على تجار دمياط لتسعير الثمن » (٣٤) وطلب منه ان يرسل العينة والثن الذين حددهما اليه لعرضهما على تجار الاسكندرية ثم يقوم ببيعه بأخر سعر (٣٥) .

ومعنى ذلك أن محمد على لم يحذ فكره التمسك برأيه على طول الخط كما هو معروف عنه ، بل كان يلتزم المشورة من ذى الخبرة في معظم الاحيان حتى لا تتعثر الأمور وتتيسر أمور تجارته .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل كانت المزايدات مقصورة على التجار الاجانب أم كان يشارك فيها بعض المصريين ؟

(٣٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) في ٦ جمادى الاول

١٢٣٨ هـ .

(٣٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم (١٧) من الجنايب العالى محمد على الى بوغوص بك مدير الأمور الاغرنجية وتجارة الاسكندرية ومبيعاتها في ١٩ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ ٢٢ ديسمبر ١٨٤٢ م .

(٣٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٥) من الجنايب العالى الى ارتين بك في ١٠ ذى الحجة ١٢٦٣ هـ .

(٣٥) نفسه .

أوضحت لنا إحدى الوثائق أن النقمح الذى كان يعرض فى المزاد كان فى امكانية الأهالى شراؤه بالسعر الذى يرسو عليه المزاد^(٣٦) وهذا يدفعنا الى أن نتساءل ما اذا كانت الحكومة تشتري المحاصيل من الفلاحين أصلا فهل تبيعها لهم ثانية بسعر متقارب مع الثمن التى اشترت به هذه المحاصيل منهم ؟

الواضح أن الفلاح كان يبيع محصوله بالثمن الذى تحدده الحكومة فإذا ما عاد واشترى جزءا من هذا المحصول لاستهلاكه الخاص كان يشتريه بثمن أعلى يصل الى ما بين ٦٠ الى ٨٠٪ وقد يزيد عن ذلك فى بعض الأحيان^(٣٧) .

ونتيجة لاستياء الأهالى من قسوة تلك الطريقة تخلص محمد على للمزارعين عن المحاصيل التى تشكل غذاءهم الرئيسى وهى الحنطة والذرة والفلول والشعير^(٣٨) .

وعلى كل حال فإن ازدهار تجارة محمد على قد يجرنا الى التساؤل عن طريقة تشوين المحاصيل ، ونظام المكايل والموازين والمقاييس ، والجمارك ، والعملة المتداولة فى التجارة بين محمد على والاجانب .

الأشوان :

الواقع أن الأشوان فى عصر محمد على كانت فى معظمها رديئة التهوية مما كان يؤدى الى تلف بعض الحبوب عند تراكمها فى هذه الأشوان ، هذا بالإضافة الى أن الفيران كانت تجدد فى أشوان محمد على مرتعا خصبا فتحكى لنا الوثائق أن محمد على كان يضطر الى بيع بعض الحبوب التى تعرضت للتلف لتراكمها فى الأشوان بأسعار زهيدة فتذكر وثيقة انه عندما

(٣٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفوظة رقم (٢١) من الجنياب العالى الى ارتين بك مدير التجارة فى ٣ ربيع أول ١٢٦٠ هـ .
(٣٧) د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث .
القاهرة — الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٢ ص ٣٦١ .
(٣٨) نفسه .

انتاب السوس تسعة آلاف أردب من القمح أمر محمد على ببيعه في المزاد للأهالى بثمان مخفض بلغ ثلاثين قرشا للاردب (٣٩) .

وتحكى لنا وثيقة أخرى أن الفئران كانت تسبب لمحمد على الكثير من القلق فقد اشتكى من أنها أكلت أغلب بذور الكتان في أقاليم الصعيد حتى أنه طلب من مأمورى أقاليم الوجه البحرى صرف بعض النقاوى من اقاليمهم الى اقاليم الصعيد (٤٠) .

المقاييس والمكايل والموازين :

وعن المقاييس والمكايل والموازين تذكر الوثائق بأنه كان هناك اختلال وعدم انتظام فى أحوال المكايل والموازين المصرية فى ذلك الوقت نظرا لأنها كانت تتمثل فيها صفات البداوة والقدم فضلا عن أنها كانت تتغير طبقا لتشريعات لعبت بها الأهواء ، وعلى سبيل المثال نذكر من هذه المقاييس :

القدر : وهو عبارة عن المسافة بين طرفى الابهام والسبابة .

والشبر : وهو عبارة عن المسافة بين طرفى الابهام والخنصر ، والذراع البلدى وهو حوالى اثنين وعشرين بوصة ، والذراع الهندى وهو خمسة وعشرون بوصة ، وذراع القسطنطينية وهو ٢٦ ١/٢ بوصة ، والدرهم وكان يساوى ٤٨ حبة ، والرطل وكان يساوى ١٢ أوقية ، والمائة رطل وكانت تساوى قطارا (٤١) .

ونظرا لقدم هذه المقاييس والمكايل ، وامكان حدوث تلاعب فيها من

(٣٩) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجنب العالى الى الباشمعاون فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٨ هـ .

(٤٠) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (٤) من الجنب العالى الى بوغوص بك ناظر التجارة فى ١٢ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

(٤١) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .

جانب بعض التجار^(٤٢) ففسد اخذ قلم التجارة الداخلية في البحث عن طريق يمكن من خلاله اصلاح هذا الخل فقرر توحيد الموازين والمكاييل المستعملة في وزن الأصناف^(٤٣) على اعتبار أن القنطار ستة وثلاثون أقة ، ولكن نظرا لأن هذا القرار لم يضع في الحسبان أن الأقة من وزن كل صنف تخالف الأخرى فقد استقر الأمر بعد ذلك على تصنيع مكاييل وموازن جديدة بمصنع الخواجة سيمين وشركاه ببرلين^(٤٤) على أن تستعمل في الاسواق والمتاجر المصرية بالطريقة العشارية^(٤٥) .

الجمارك :

وعن الجمارك تذكر الوثائق بأنه كان يوجد في القاهرة جمركا بولاق ومصر القديمة كما كان توجد جمارك في دمياط ورشيد والاسكندرية وأسيوط والقصر وأسبوط والسويس ، وأن محمد على في أول عهده بحكم مصر قد وكل عنه ملتزما يجمع له الضرائب في نظير قدر من المال يؤديه للخزانة سنويا ثم تطورت الأمور بعد ذلك حيث وضع محمد على الجمارك تحت إدارته .

والملاحظ على أمور الجمارك المصرية خلال هذه الفترة هو حدوث بعض التضارب في تحديد رسوم التعريفية الجمركية من جمرك الى آخر، وفي تقدير قيمة الأصناف الواردة من جمرك الى آخر أيضا ففى حين كان

(٤٢) على سبيل المثال ظهر عجز في عبوات الأرز المقرر نقله من رشيد الى أشوان الاسكندرية بواقع اقتين عن كل زنبيل .

(٤٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناح العالي الى بوغوص بك في ٢٩ شوال ١٢٥٠ هـ .

(٤٤) ديوان التجارة والزراعة عربى في ٩ شوال ١٢٩٢ هـ ص ٦ .

(٤٥) صدر بناء على ذلك أمر عال بارسال « المسيو نيل » ناظر قسم التجارة الداخلية الى بحر برا لعمل العقد اللازم بين الحكومة المصرية والمصنع الألماني بخصوص تصنيع المكاييل والموازن ، وقد بلغت تكاليف ذلك قرابة ١٣٤ ألف فرنك ، ونظرا لتأخر وصولها الى مصر عن موعدها المحدد تقرر أرجاء العمل بها حتى يوليو ١٨٧٦ .

انظر : دفتر صادر مجلس الزراعة (عربى) رقم ج/١٠/١٢/١ صادر ١٢٩٣ هـ .

رسوم الجمارك في سواكن ومصوع ثمانية في المائة ^(٤٦) كانت جمارك الاسكندرية والسويس تقوم بتحصيل واحد في المائة فقط ^(٤٧) مما أدى الى رواج التعامل في جمارك الاسكندرية والسويس عنها في جمارك سواكن ومصوع ، ونتيجة لذلك كثرت الشكاوى من جمر سواكن لعدم ورود بضائع اليه من الخارج رغم أنه اقرب وأسهل من غيره لنقل البضائع التجارية ^(٤٨) .

ونظرا لتعدد الجمارك ، وتضارب رسومها بين مصر والسودان فقد رأى محمد على إلغاء الجمارك الموجودة في السودان على أن يؤسس جمركا واحدا في أسوان على أساس أنها باب السودان ، وتحصل الرسوم الجمركية فيه بمقدار ١٢ في المائة من البضائع الواردة من السودان الى مصر أما البضائع الصادرة من مصر الى السودان فلا تحصل عليها جمارك حتى يتم ترويج الصادرات المصرية هناك ^(٤٩) .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر أن محمد على اتبع سياسة المرونة وعدم التشدد في تحصيل الجمارك فتوضح لنا الوثائق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم في كل الأحوال ، بل كانت رغبته في ترويج التجارة المصرية تدفعه الى إلغاء الرسوم الجمركية في بعض الأحيان ، والأمثلة على ذلك متعددة منها أنه أمر بالنظر « في مسألة رسم الجمر الجارى تحصيله من الاتمشة المصرية المصدرة الى القطر الحجازى بمعرفة التجارة ، فإذا كان تحصيل هذا الرسم سيؤثر على رواج تصدير الاتمشة المذكورة فيصرف النظر عن تحصيله أما اذا كان الأمر بالعكس فيجرى اللازم حسب

(٤٦) دفتر صادر مجلس الزراعة : عربى — ج/١٠/٢/١ ص ٨٧ .

(٤٧) ديوان نظارة التجارة الخارجية (عربى) صادر ج ١ مكتبة من محافظة سواكن ومصوع .

(٤٨) دفتر صادر مجلس الزراعة عربى ج/١٠/٢/١ نمرة ٢٦ الداخلية

ص ٨٧ — ٨٨ .

(٤٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٦) ومحفظة رقم (١٩)

من الجنب العالى الى الباشمعاون في ١٧ جمادى الثانية ١٢٥٩ .

المصلحة » (٥٠) ومنها أيضا أنه أمر « بتحصيل رسم جمرك نصف في المائة من الأشياء والبضائع الواردة من جانب الهند الى السويس بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى اوروبا راسا » (٥١) موضحا « بأن الغرض من قلة هذا الرسم هو ترغيب وتشويق التجار الأجانب على ترجيح هذا الطريق لجلب الفائدة لاهالى القطر المصرى » (٥٢) .

يضاف الى ذلك أنه رغبة منه في تشجيع المسلمين على أعمال التجارة أمر بتحصيل رسم جمرك خمسة في المائة فقط على البضائع الواردة الى القطر المصرى بمعرفة التجار المسلمين ، «وذلك لترغيب وتشويق المسلمين على اشغال التجارة » (٥٣) .

ونظرا لحدوث بعض التضارب في تقدير قيمة الاصناف الواردة من جمرك الى آخر طالبت الحكومة الجمارك بتوضيح ثمن كل صنف صار تقديره ضمانا لضبط حركة الصادرات والواردات ولتقدير حالة البلاد الاقتصادية (٥٤) .

ومع ان شكاوى التجار الأجانب كانت قليلة من مقدار التعريفة

(٥٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٦) من الجنب العالى (محمد على) الى الباشمعاون فى ٩ ذى الحجة ١٢٥٧ هـ .
(٥١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجنب العالى الى الباشمعاون فى ٣ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .
(٥٢) نفسه .

(٥٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجنب العالى الى الباشمعاون فى ٢٢ رجب ١٢٥٨ هـ .
(٥٤) تنظيما لهذا العمل طلبت الحكومة من مصلحة الجمارك تسجيل نوع ومقادير البضائع المصدرة بدفاتر الجمارك مع عناوين التجار المصدرين ثم تقديم احصائية شهرية بدا العمل بها فى يوليو ١٨٧٦ م تم فيها ذكر أسماء الجهات التى وردت منها البضائع والجهات التى صدرت اليها ، كما رأى استعمال التواريخ الهجرية فى الجمارك واتخاذ قاعدة واحدة للمكاييل والموازين باستعمال الطريقة الاعشمارية .
— ديوان التجارة الخارجية (عربى) تحت عنوان ديوان الكمارك فى ٢١ محرم ١٢٩٣ هـ .

الجمركية في مصر ، ومن طريقة تحصيلها ، خاصة وان التجار الاجانب وخصوصا البريطانيين كانوا يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التى يدخلونها الى مصر ، وان الحكومة كانت قلما تراجع البيانات التى يدلى بها التجار الاجانب (٥٥) فيتضح من الكتابات ان بعض وكلاء القناصل كانوا احيانا يمتنعون عن دفع الرسوم الجمركية المقررة ففى طرسوس امتنع « وكيل القنصل الانجليزى والتجار الذين تحت حمايته عن تأدية الرسوم الجمركية على الأمتعة التجارية والأرزاق التى تصدر أو تستورد الى طرسوس حسب النظام التجارى الداخلى (٥٦) » .

ولما كان محمد على لا يستطيع الا الجهر بالشكوى من هذا التصرف فقد طلب من بوغوص بك الاتصال بالمستر كامبل القنصل الانجليزى لاقناع وكيله بعدم مخالفة النظام وحسن معاملة أولياء الأمور حتى يمكن استمرار الودعة بين الطرفين (٥٧) .

ولما كانت المعاهدات التجارية التى تعقدها الدولة العثمانية مع غيرها من الدول تلتزم بها مصر ، فقد كان ذلك يوقع محمد على احيانا فى بعض الحرج فعندما وقعت معاهدة تجارية بين الدولة العلية وحكومة روسيا عام ١٨٣٥ م اتفق بمقتضاها على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما الى ٣ ٪ . وبمقتضى ذلك نقل الروس الى مصر بضائع الى الموانئ التركية طبقا لهذه الرسوم الجديدة مما دفع المستر كامبل Campbell

القنصل العام لبريطانيا والسيو ميمو Mimaut قنصل فرنسا العام فى مصر الى طلب العاملة بالمثل ، ولكن محمد على اعتذر عن ذلك موضحا تعجبه من مثل ذلك الطلب ، وانه اذا كان من الضرورة عرضه فيعرض على الدولة العثمانية لا عليه لأنها هى التى أبرمت هذا الاتفاق ، وليس هو (٥٨) ،

(٥٥) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥١٤ .

(٥٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٣) ترجمة الامر المؤرخ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٥ هـ الصادر الى بوغوص بك برقم ١٣ .
(٥٧) نفسه .

(٥٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٨ من الجناح العالى الى بوغوص بك فى ٢٢ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٥١ هـ .

ومع ذلك فقد أصر المستر كامبل Campbell على سحب الامتياز من الروس أو الاعتراف به لغيرهم ، وكان من أثر ذلك تجريد الروس منه (٥٩) .

العملة المتداولة وفكرة إنشاء مصرف بالإسكندرية :

وعن العملة المتداولة بين الأجانب ومحمد على ، وتحديد أسعارها تذكر وثائق الديوان أن المشكلة التي تعرض لها الاقتصاد المصرى في عصر محمد على كانت تكمن في تحديد أسعار العملة المتداولة واختلاف قيمتها إذ كان بعضها قد ضرب في مصر (٦٠) ، وبعضها في تركيا (٦١) وبعضها الآخر من العملة الأجنبية (٦٢) وكان قسما منها من الذهب ، وآخر من الفضة ، وكانت قيمتها تتفاوتت تفاوتاً كبيراً من آن لآخر .

وقد نتج عن تعدد هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها وإمكان تزييفها وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى أن كثرت المضاربة بينها مما أدى إلى إخفاء بعض العملات الذهبية نتيجة لمحاولات بعض التجار الأجانب تهريبها من الإسكندرية والقاهرة إلى أوروبا وتجارهم فيها لدرجة أن أصبحت

(٥٩) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٥١٤ .

(٦٠) العملة المضروبة في مصر كانت :

(أ) الخيرية بتسعة و زنتها أربعة قرايط ونصف القيراط منها

ثلاثة من الذهب الخالص وقيراط ونصف القيراط من مزيج

معنى .

(ب) السعدية بأربعة و وزن قيراطين وثلثاها من الذهب الخالص

والثلث الباقي من مزيج معنى .

(ج) العملة الفضية وهى القروش والقطع من ذوات العشرين

والعشر والخمس بارات .

(د) العملة الأدنى من ذلك وكانت تدخل في صنعها معادن قليلة

القيمة وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد على

الحكم . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .

(٦١) كانت عملة استنبول نادرة التداول .

(٦٢) أهمها الريالات الأوربية والأمريكية وأكثرها يساوى عشرين

قرشاً مصرياً وكان يطلق عليها اسم ريال فرانسة .

معها هذه العملات نادرة في الاسواق المصرية وارتفعت أسعارها مما أدى إلى اختلال المعاملات التجارية ، ونتيجة لذلك طلب محمد على من ارتين بك مدير الأمور الافرنجية الرأى في كيفية منع حدوث ذلك ، والطريقة التى يمكن بها اتخاذ اللازم نحو هذا المنع (٦٣) .

ولما كانت العملات التى ترد من الخارج إلى مصر لا يعرف بعض التجار قيمتها الأصلية ، ويضيف الصيارفة إلى ثمنها الأصلية قيمة زائدة فقد رأى محمد على منع تداول هذه العملات ، وحذر كل من يخالف ذلك بالعقاب فإذا « كان من الأهالى فيعاقب بفلق حانوته ثم إرساله لمدة عام إلى الليمان ، وإذا كان من الحميات فينفى من الأراضى المصرية إلى الخارج بعد غلق دكانه » (٦٤) .

ونظرا لتداول بعض العملات المغشوشة في الاسواق صدر منشور من ديوان الداخلية « بالتأكيد على ضبط ما يوجد من العملة البرانى لمنع تداولها » (٦٥) كما بث محمد على عيونه وجواسيسه للبحث عن « الأشخاص الذين وصلت بهم الجراة إلى فعل تلك الأعمال ومعاقتهم بموجب القانون » (٦٦) .

ولما كانت العملة المصرية لها قيمتها ووزنها عن العملة العثمانية فقد كانت تخفى أحيانا من الأسواق ، وتحل محلها عملة الاستانة مما اقلق محمد على ، وجعله يبذل شتى الجهود لوقف تسرب نقد الاستانة إلى مصر ، والمحافظة على عدم تسرب العملة المصرية من البلاد ، ويتضح ذلك من خطاب أرسله محمد على إلى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية اذ يذكر فيه

(٦٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٧) من الجنياب العالي إلى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤ هـ (٦٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٤) خطاب من محمد على إلى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ .

(٦٥) ديوان نظارة التجارة الخارجية (عربى) صادر ج ١ ص ٢٣ .
(٦٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من محمد على باشا إلى مدير الديوان في ٢٦ محرم ١٢٥٤ هـ .

« انه رغما من الاجراءات التى اتخذت فى جمركى اسكندرية وديياط بشأن عدم تسرب نقد الاستانة الى مصر ، ورغما عن العملة المصرية التى سكت بكثرة فلا تزال العملة المصرية نادرة فى مصر الأمر الذى يفهم منه أن العملة المصرية تصدر الى الخارج » (٦٧) ثم يأمره « بوجوب وضع حد لهذه الحالة ، وذلك اما بالاتصال بالقناصل واما بأية طريقة أخرى تضمن عدم تسرب نقد الاستانة ، وبقاء العملة المصرية فى البلاد » (٦٨) .

وقد استقر الأمر على أن تتولى الجمارك مصادرة النقد الذى يرد من الاستانة عن طريق الحجاج وبعض التجار الى مصر ، وأن يجمع هذا النقد ، ويرسل الى الاستانة « محسوبا من الجزية » (٦٩) .

كما رأى محمد على ادخال بعض النحاس على العملة الذهبية حتى يقل تسرب العملة المصرية الى خارج البلاد خصوصا وان التجار كانوا يقومون بجمع قطع الذهب المصرية ثقيلة الوزن ويستبدلونها بقطع الفرنسية (٧٠) للاستفادة من فرق الوزن بينها ويبدو أن محمد على كان يفضل فى معاملاته التجارية التعامل بالريال الفرنسى عن العملة العثمانية فعندما سكت الدولة العثمانية عملة فضية من ذات القرش الواحد ، ومن ذات العشرة قروش ومن ذات العشرين قرشا أمر محمد على بعدم قبول هذه العملة « لأن الأخذ والعطاء جار حسب الريال الفرنسى ، ولا يمكن التعامل

(٦٧) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناح العالى الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية فى ٢٦ رمضان ١٢٥٨ هـ .

(٦٨) نفسه .

(٦٩) نفسه مكتوبة بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(٧٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٩) من الجناح العالى الى وكيل ديوان المعاونة فى ٢١ ربيع الثانى ١٢٥٩ هـ ، وكان يطلق على العملة الاجنبية خصوصا الريالات الأوربية والأمريكية التى تسبأوى عشرين قرشا اسم فرانسة .

بعملة أخرى » (٧١) كما أمر باتخاذ التدابير السرية لعدم قبول التجار هذه العملة والتداول بها الا اذا خفض ثمنها (٧٢) .

ولما كان عدم استقرار أسعار النقود يؤدي الى كساد التجارة ، ونتيجة للمشاكل التي طرأت نتيجة لتداول المسكوكات الأجنبية داخل البلاد المصرية ، وجهل البعض بقيمتها الحقيقية ، ورغبة في أن يضع محمد على حدا للمضاربات المالية في أسعار العملة ، وأثمان المحصولات اتفق مع كل من الخواجه « مخالى توسيجه » قنصل اليونان ، والمسيو « باستريه » *Pastrè* الفرنسي على مشاركة الحكومة المصرية في انشاء بنك بالاسكندرية تكون مهمته تثبيت أسعار العملة ، وتقدير اثمان المسكوكات المتبادلة ، وتحديد أسعارها وتفويضه في « قبض المبالغ التي تسورد على ديوان مبيعات الاسكندرية وعلى الجمرك ، وكذلك تأديه المبالغ التي تؤديها الحكومة ، ودواوين الصرف فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك وطبقت التعريفة الموضوعة امكن أخذ النقود وصرفها بقيمتها الاصلية » (٧٣)

كما رأى محمد على الا يكتب البنك في سندات الدين التي تحرر في البيع والشراء الجارين بين التجار من الفرنج أو الأهالي لفظ على السعر الجارى كما كان معتادا بل يكتب « ان المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعريفة الاميرية الموضوعة » (٧٤) .

وطالب بأن يعان هذا النظام على الأجانب بمعرفة القناصل وعلى الأهالي في الشوارع ، وان يكون للبنك وكيل بالقاهرة يشرف على تداول المسكوكات بأسعار التعريفة الاميرية الموضوعة وان يكون في دمياط وكيل ايضا ، كما رأى الموافقة على امكان استبدال السياح والتجار نوعا من

(٧١) ديوان التجارة والمبيعات : من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة في ٢٨ رجب ١٢٤٤ هـ .
(٧٢) نفسه .

(٧٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجنب العالى الى بوغوص بك في ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .
(٧٤) نفسه .

النقود بنوع آخر عند سفره من بلد الى آخرى في نظير عمولة « للسيارة أن يأخذوا أجر صرف من $\frac{1}{3}$ الى $\frac{1}{2}$ تبعا لقلة النقود وكثرتها » (٧٥) .

ولما كان هذا البنك يحتاج الى رأسمال فقد رأى أن يوضع مناصفة بين الحكومة ومؤسسى البنك من الأجانب ، فوضعت الحكومة مبلغ سبعمائة ألف ريال فرنسة ، ودفع كل من المسيو « باستريه » و « توسيجه » مبلغا مماثلا لما دفعته الحكومة على الا يسحب أحد شيئا من هذا المبلغ بصفته ترأسمال الأصلي .

وعن طريق هذا البنك استطاع محمد على تنظيم أمور العملة ، ولم تقتصر جهوده على ذلك بل أرسل بعض كبار موظفيه الى فرنسا لدراسة نظمها المالية ، وكيفية ضبطها ، وأخذت التجارة المصرية في عهد محمد على تزداد زيادة مضطردة لدرجة أن جددت مصر علاقاتها مع غيرها من الدول الأجنبية ، وذهب عنها داء الوحشة والانفراد (٧٦) فلم تقل صادرات مصر عن وارداتها طوال فترة حكمه الا في أعوام معدودة خصوصا في عام ١٨٣٢ ، ومرجع ذلك قلة المحصول في ذلك العام .

فقد كان محمد على يؤمن بأن مصر يجب أن تصدر للعالم الخارجى أكثر مما تستورد ، حتى يكرن الميزان التجارى في مصلحتها خصوصا وكما يذكر أن أرضها خصبة منبثة (٧٧) لذلك عمل على أن تزداد صادرات البلاد عن وارداتها بفرض ضرائب عالية على الواردات (٧٨) ، وحول

(٧٥) نفسه .

(٧٦) محمد شفيق غريال : محمد على الكبير : القاهرة — دائرة

المعارف الاسلامية ص ٧٤ .

(٧٧) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من

الجانب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات في ١٨ شوال

١٢٥٨ هـ .

(٧٨) بالرغم من أن ذلك كان يتعارض مع سياسة الاستانة في تشجيع

حرية التجارة في أجزاء ممتلكاتها نظير ضريبة لا تزيد عن ٣ ٪ فان محمد على

لم يهتم بتنفيذ ذلك .

الاقتصاد المصرى من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح ، وتمكن عن طريق زيادة دخله من أن يصبح أغنى الباشوات فى الدولة العثمانية ، ومن أن ينشئ الجيش والاسطول اللذين انتزع بهما زمام القوة من هذه الدولة وبالطبع لم يعد ذلك على الزراعين بالخير اذ أنه كان يأخذ محصولهم بثمان غير مجز فى معظم الاحيان ، ويسيطر على حركة التجارة الخارجية سيطرة تامة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل عمل المصريون فى عصر محمد على فى التجارة سواء اكانوا مصفرين أو موردين أو سماسرة ؟

الواقع أن المصريين لم يتركوا مجال العمل التجارى فى عصر محمد على خصوصاً لأن خبرتهم فى هذا المجال كانت محدودة ، كما أن المشروعات التجارية كانت تعوزها الاموال التى لم تكن متوفرة لديهم هذا بالاضافة الى أن محمد على احتكر تصريف حاصلات البلاد ، وتولى بيعها بنفسه للتجار الاجانب ومن هنا فان جميع التجار سواء فى الجملة أو القطاع لم يكونوا من المصريين بل كانوا من الاجانب .

واذا كان البعض قد اخذ على محمد على انفراده بداراة شئون تجارة مصر الخارجية ، فالواقع ان هذه التجارة كانت فى حاجة الى يد قوية تدير دفتها حتى تتف على قدميها وتنمو فى ذلك الطور الذى نمت فيه مصر ، ولم يكن هناك فى ذلك الوقت من هو اقدر من محمد على على توجيه هذه التجارة التى ادارها على وجهها الصحيح فوجه كلا من استمراد مصر وصادراتها نحو حاجات المجتمع المصرى الاساسية .

ومع أن محمد على لم يكن يملك أدوات التاجر الحديث غاشوانه كانت رديئة التهوية ، وغير ملائمة لاصول التخزين الصحية ، ومكاييله وموازينه وصلت من القدم الى ما يشبه حد البداوة ، وجماركه كانت تتضارب فيها الرسوم والعملة المتبادلة بينه وبين التجار الاجانب كانت تتعرض للتهريب والتزييف ، فان محاولاته المستمرة فى اصلاح مثل هذه الامور وكسبه لاسواق جديدة بفتحة لكريت وبلاد الشام والحجاز والسودان قد ادى الى تسيير الدفة ، ومسيرة العصر ولكن ذلك لم يستمر طويلا ففى اواخر عصر

محمد على لم تلبث التجارة أن أصابها الركود خصوصا وأن حروبه بجانب الدولة العثمانية وضدها قد أدت إلى زيادة نسبة تجنيد الفلاحين المصريين ، وترتب على ذلك نقص الأيدي العاملة اللازمة لفلاحة الأرض ، وبالرغم من ذلك فإن تجارة مصر الخارجية في تلك الفترة كانت أكثر ازدهارا مما كانت عليه في فترة ما قبل وصول محمد على إلى أريكة الحكم (٧٩) .

هذا عن أهم ما أشارت إليه وثائق الديوان عن التجارة في عصر محمد على فلماذا أشارت إليه من أمر الصناعة ؟

٢ — الصناعة :

من عنوان الديوان الذى نعرض له « ديوان التجارة والزراعة والمبيعات يتضح أن أحوال الصناعة لم تدرج بصفة تفصيلية به ، وإن كان قد تعرض لها من خلال الحديث عن التجارة وأحوال مصر الاقتصادية فنشير الوثائق إلى أن المصانع التى أنشأها محمد على كانت تدار إما بواسطة ديوان الجهادية وإما عن طريق الخزينة ، وإن محمد على كان يعتمد بصفة خاصة على الخبراء الأجانب وأنه كان يستورد المعدات اللازمة لبناء مصانعه خاصة من إنجلترا . أما عن المواد الخام اللازمة لتشغيل هذه المصانع فقد كان يكلف الخبراء والمتخصصين من رجاله بمهمة البحث عن المعادن داخل مصر والبلاد التابعة لها ، وإذا تعثر ذلك كان يضطر إلى استيراد هذه المواد من الخارج وتذكر إحدى الوثائق أنه بعد أن كلف محمد على المختصين بمهمة البحث عن المعادن ، وورد له تقرير بأنه « يوجد في سواحل جبل الدروز معدن الفحم وغيره » (٨٠) ، كان سروره زائدا ، ولكن ذلك السرور لم يدم طويلا حين علم أن هذا الفحم لا يكفى

(٧٩) محمد نقاد شكرى : المرجع السابق ص ٦٢ .

(٨٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناح

العالى إلى بوغوص بك في ٢٩ صفر ١٢٥٠ هـ .

القيام بعملية التعدين المطلوبة ، ومن أجل ذلك أمر باستيراد الفحم المطلوب من إنجلترا (٨١) .

وقد عمل محمد على على أن تكون مصانعه في خدمة الجهود الحربية لجيشه ، فرأى تصنيع ملابس ضباطه وجنوده داخل هذه المصانع ، ولما كانت هذه المصانع لا تفي بصناعة الطرابيش اللازمة أمر باستيراد المعدات والآلات اللازمة لإنشاء مصنع للطرابيش يبدأ بصنع ١٢ ألف طربوش في العام على أن يتزايد إنتاجه سنويا (٨٢) .

كما رأى محمد على ضرورة إنشاء حوض بالاسكندرية لصناعة وإصلاح السفن في عام ١٨٤٤ م والتمس مشورة الأوربيين في ذلك بأن طلب من الخواجه بوغوص أن يتداول معهم لجلب اثنين من المهندسين يكون أحدهما خبيرا في عمالية صناعة « الأحواض والآخر في تركيب السفن الحربية (٨٣) ومن حسن حظ محمد على أن الحكومة الفرنسية وافقت على حضور المهندس البحري « دى سيريزى » الى مصر ، والتحاقه بخدمة محمد على الذى اعتمد عليه في بناء بحريته بعد ما حدث لها في نفايرين .

ومن وثائق الديوان يتضح أيضا أن محمد على كان يملك بعض المصانع لأفراد أسرته فيبعد أن رأى إنشاء مصنعين لإنتاج السكر أحدهما بألمانيا والآخر ببني مزار ، واستورد المعدات اللازمة لهما بحيث ينتج كل

(٨١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على باشا — المجلد الأول مكتبة من محمد على إلى وإلى حلب في ٦ رمضان ١٢٤٣ هـ والجدير بالذكر أن محمد على كان يرى في موارد بلاد الشام الخام مصدرا هاما لبناء صناعته فحصل على الفحم الحجري من جبل لبنان ، كما حصل على الأخشاب من الاسكندرون لبناء اسطول له بعد كارثة نفايرين .

(٨٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ناظر التجارة في ١٧ رمضان ١٢٤١ هـ .

(٨٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٤) من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٣ هـ .

مصنع منهما خمسة عشر ألف قنطار من السكر أمر بتخليكهما لنجليه عباس وسعيد (٨٤) .

والى جانب ذلك توضح لنا الوثائق أن بعض العاملين بالمصانع كانوا يقومون بنهب بعض المواد المستخدمة في مصانعهم ، وكان بعضهم يبيع ذلك للأجانب ، والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها ما يلى :

معاقبة محمد على لنفرين من الجهادية المشتغلين بمصنع الحبال من أرباب السوابق بالحبس لمدة اثني عشر سنة بالليمان والحكم على البرابرة المتفقين معهم مدة ستة أعوام نظرا لسرقتهم بالاتفاق معا ستة وعشرين بكرة من النحاس من المصنع المذكور وبيعها لنفرين من الأجانب بفرنكين ولكنه لم يستطع معاقبة الاجنبيين اللذين اشترى بكر النحاس لانهما من رعيا دولة أجنبية ، ولا يجب الحكم عليهما قبل الرجوع الى قنصليهما (٨٥) .

وعلى أى حال فان تكاليف اقامة المصانع التى انشأها محمد على كانت باهظة خاصة وان الانجليز باعوا له آلات هذه المصانع بأثمان مبالغ فيها هذا فضلا عن ردايتها وعدم صلاحية بعضها للعمل وذلك بهدف قتل الصناعة المصرية الناشئة (٨٦) .

يضاف الى ذلك أن المصريين اعتبروا ان انشاء هذه المصانع كان نكبة جديدة حاقت بهم خاصة وانهم كانوا يوازنون بين ما يلاقونه فيها وما يلقونه في الجيش من قسوة وعنت .

ومع أن هذه المصانع كانت موضع عناية محمد على في حياته فقد أغلق بعضها في أواخر عصره ، كما أغلق البعض الآخر في عهد حفيده

(٨٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٣) من الجناح العالى للى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية في ٤ محرم ١٢٦١ هـ .

(٨٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناح العالى الى بوغوص بك في ٢ ربيع الثانى ١٢٥٠ هـ .
(٨٦) شكرى : مرجع سابق ص ٢٢٩ .

عباس الأول عنها بسبب ضعف الرقابة ، وعدم توفر المواد الخام اللازمة لتشييدها مثل الفحم والحديد وان استيرادها من الخارج كان يكلف البلاد نفقات كبيرة فكانت النتيجة ان إيراداتها قلت ، وتسبب عنها خسارة على خزانة الحكومة كما ان انقاص الجيش والبحرية في أواخر عصر محمد على قد عطل هذه المصانع وأدى في النهاية الى اغلاقها ^(٨٧) .

٣ — علاقة محمد على بموظفيه :

جعل محمد على من مصر سبع مديريات وضع عليها حكاما سماهم المديرين وجعل في الوجه البحرى أربع مديريات ^(٨٨) . وواحدة تتألف منها مصر الوسطى من جنوبى المنيا الى جنوبى الجيزة وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا واثنان تتألف منهما مصر العليا أما القاهرة والاسكندرية ورشيد ودמיاط والسويس فكل منها محافظة ^(٨٩) .

ولما كانه شخصية محمد على تتسم بطابع الجدة فيتضح من الرسائل المتبادلة بينه وبين مديرى الجهات والدواوين والنظار مدى الحزم فى المعاملة والحرص على تنفيذ أوامره كما يتضح تشجيعه للمجتهد ومعاقبته للمقصر والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

١ — عندما تأخر أحمد رشيد بك مدير جنفالك ^(٩٠) الجهة الشرقية

(٨٧) الراقعى : عصر محمد على ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ١٩٥١ ، ص ٥٩٨ .

(٨٨) شملت المديرية الأولى البحيرة والقليوبية والجيزة ، وشملت المديرية الثانية المنوفية والغربية ، والمديرية الثالثة تشمل المنصورة ، والمديرية الرابعة تشمل الشرقية .

(٨٩) الراقعى : المرجع السابق ص ٦١٨ — ٦١٩ .

(٩٠) خص محمد على أفراد أسرته بأراضى سميت جنفالك أو شغالك واعفاها من الضرائب .

والقبيلة في تفرغ المراكب المشحونة التي وردت اليه عن مواعدها المحدد
أرسل اليه خطبا شديدا للهجة مهددا له بتوقيع العقاب الصارم عليه
وخصم ماهيات عمال المراكب منه خلال فترة تعطيلهم (٩١) .

٢ — وعندما تأخر ابراهيم أغا الألفى مدير جفالك شرق الجهة
القبيلة في زراعة الكتان والشعير والقمح ببعض الاراضى أرسل اليه
محمد على « يوبخه توبيخا شديدا على اهماله هذا ، ويأمره بسرعة زراعة
هذه الاراضى والا فانه سيوقع عليه أقصى العقاب » (٩٢) .

٣ — وعندما وصل الى مسامع محمد على أن نظار النواحي والملاحظين
والمعاونين بجفالك شرق الجهة القبيلة أهملوا في الاشراف على تنظيف تقاوى
الحنطة « فزرعت مخلوطة بالشعير والتراب » لدرجة أن التجار رفضوا
الاقبال على شرائها أمر ابراهيم أغا الألفى مدير جفالك هذه المنطقسة
بتنظيف هذه الحنطة ، وصرف غير التنظيف منها للعمال بنصف سعر السوق
على أن يتحمل هو والذين تحت امرته فرق الثمن من مرتباتهم (٩٣) .

٤ — وعندما بلغ محمد على وجود الكثير من البرك في جفالك قبلى
الشرقية أرسل الى مدير هذه الجفالك يأمره « بأن يردم جميع البرك
الموجودة بمديريته دون أن ترك واحدة منها بغير ردم ، والا فان اعداره
لن تقبل ، وانه سيكون عرضة للعقاب لأن وجودها تحدث العفونة ، وتضر
بالصحة » (٩٤) .

٥ — وعندما ثبت على عمر أفندى ناظر القناطر الخيرية تهمة
الاختلاس والحصول على رشوة أمر محمد على بطرده من خدمة

(٩١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٦) وثيقة بتاريخ
٢٤ رمضان ١٢٦٣ هـ .

نفسه وثيقة بتاريخ ٢ محرم ١٢٦٣ هـ .

(٩٣) نفسه وثيقة بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ .

(٩٤) نفسه وثيقة بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣ هـ .

الحكومة نهائيا وحذر كل من يقدم على « مثل هذا العمل الشنيع من بعد الآن بأنه سيعاقب عقابا صارما » (٩٥) .

٦ — وعندما أحس محمد على أن بوغوص بك صاحب المكانة الكبرى لديه وموضع ثقته والذي كان ينعته في مكاتباته « بصاحب المنزلة والمكانة المحفوظ على المودة » قد تكاسل في عمله فانه لم يجامله بل أرسل اليه يحثه على ترك الخمول والكسل وبذل أقصى جهوده في عمار واعلاء البلدان ، وان يؤدي واجبه خير أداء والا فانه سيعامله فيما بعد معاملة سيئة (٩٦) .

٧ — وعندما تأخر وكيل عهدة المحلة الكبرى بالغربية في عملية تعلية التجهيزات الخاصة بدرء خطر الفيضان طلب منه محمد على أن يذهب ومعه الأنفار اللازمة الى محل التعلية ، وينصب خيمة ، ولا ينتقل من تلك الجهة حتى يتم مقدار العملية المتأخرة قبل فيضان النيل ، وان أهمل فانه سبدفنه في محل العملية (٩٧) .

٨ — وعندما شعر محمد على بتلاعب خسرو بك ناظر ثونة الاسكندرية واختلاسه أمر على الفور بفصله وتعيين القائمقام بحرى طاهر بك مكانه (٩٨) .

٩ — وعندما ثبت ظهور عجز في الفلال اثناء نقلها الى الاسكندرية :

(٩٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناح العالى الى احمد بك وكيل ديوان المدارس في ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ .

(٩٦) نفسه : محفظة رقم (١٩) من الجناح العالى الى بوغوص بك . في ٨ صفر ١٢٥٩ هـ .

(٩٧) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناح العالى الى الأفندى وكيل عهدة المحلة الكبرى بالغربية بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦٣ هـ .

(٩٨) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناح العالى الى أرتين بك مدير الامور الافرنجية في ٩ ذى القعدة ١٢٦٣ هـ .

«وافق محمد على على قرار جمعية الحقانية بحبس « الرئيس هلالى »
المسئول عن ذلك العجز لمدة ثلاثة أعوام فى مديرية فيزاوغلى» (٩٩) .

١٠ — ولما كان حدوث فيضان النيل يؤدى الى تقطيع الجسور
فى بعض المديريات وغمرها بالمياه فقد أمر محمد على باشمهندس الشرقية
بالتجول فى مديريته لصرف تلك المياه حالا حتى لا يتحمل المسئولية خصوصا
«إذا حان موعد موسم التحضر الشتوى ، كما طالب موظفيه بسرعة تخزين
المحصولات المتأخرة منعا للسرقة والتلف الذى يحدث نتيجة فيضان النيل
وحذر كل من يخالف أو يهمل هذه التعليمات بالعقاب الصارم» (١٠٠) .

١١ — ولما كانت المواشى بمثابة روح الفلاحة فقد طالب محمد على
مديرى الجفالك بالتنبيه على الكلايين بالاهتمام بالمواشى والمحافظة عليها
«وخدمتها وهدد بسوء المعاملة والعقاب لمن يخالف ذلك» (١٠١) .

والى جانب ذلك فان محمد على لم يكن يثق كل الثقة فى البيانات التى
كانت ترد اليه من موظفيه الا بعد مراجعتها بنفسه فعندما ارسل اليه
«يوغوص بك مدير التجارة والمبيعات كشفا بأن مقدار القطن الموجود
بـالاسكندرية ثلاثة آلاف قنطار وكسور أوضح له محمد على خطأ قوله
«موضحا أن القطن الباقى فى الشونة خمسة آلاف وكسور وليس كما ذكر
له» (١٠٢) .

يضاف الى ذلك أن محمد على كان يطلب من كل الدواوين اجمالى
ميزانيتها الشهرية فى اواخر كل شهر بهدف التعرف على الدخل والمنصرف
بوعما اذا كان هناك ديونا للحكومة او عليها .

(٩٩) نفسه : محفظة رقم (٢١) من الجناوب العالى الى ارتين بك
فى ١١ شوال ١٢٦٠ هـ .

(١٠٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٦) من الجناوب العالى
الى رشيد بك مدير جفالك الشرقية فى ٢٤ رمضان ١٢٦٣ هـ .
(١٠١) نفسه : محفظة رقم (١٧) من الجناوب العالى الى
«يوغوص بك» .

(١٠٢) نفسه : محفظة رقم (١٧) وثيقة بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٨ هـ

ولم يقتصر تعامل محمد على مع موظفيه على التهديد بالعقاب بل كان يشجع ويستحسن أعمال كل من يبذل الهمة في عمله ، فعندما نجح بوغوص بك في تحصيل الديون المتأخرة على التجار وبذل الهمة من أجل ذلك أرسل اليه محمد على يستحسن عمله ويشجعه ^(١٠٣) . ومما سبق يتضح أن علاقة محمد على بمرعوسيه كانت تقوم على الترهيب والترغيب ، والحزم يضاف الى ذلك أنه لم يكن ينفرد برأيه دائما بل كان يستمع الى آراء ومشورة المختصين من رجاله .

(١٠٣) نفسه : محفوظة رقم (١) من الجناح العالى الى بوغوص بك في ٢٥ صفر ١٢٣٦ هـ .